

لإسرائيل تتحدى ارادة المجتمع الدولي وتعلن اعتبار القدس عاصمة لها !
السداد يقول: سبق لإسرائيل أن اتخذت قراراً بضم سيناء إليها عام ١٩٥٦
الرئيس يحدد بعد غد خطوة مصر القادمة
وبعد اجتماع تعقده مجموعة العمل اليوم

القرار المصري يبلغه وزير الخارجية لسفير إسرائيل

كمال على : مصر لا تعرف بأى تعديلات جغرافية أو سياسية في القدس

أعلن الرئيس أنور السادات مقتبساً على درر الكنيست الإسرائيلي بأعياد
القدس عاصمة موحدة لإسرائيل أنه سبق لحكومة إسرائيل برئاسة
سيفید بن جوريون أن اتخذت قراراً بضم سيناء إليها عام ١٩٥٦ وكانت
جولدا مائير وزيرة للخارجية في ذلك الوقت ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث .

وقال الرئيس : ان موقف اسرائيل من مشكلة القدس هو محل دراسة شاملة يقوم بها الرئيس مع معاونيه في الوقت الحاضر ، وأنه بعد انتهاء هذه الدراسة سوف يستدعى وزير الخارجية المصرية سفير اسرائيل في القاهرة لبلاغه بقرار مصر في هذا الشأن ليبلغه بالنتائج الى مخاهم بيجين رئيس وزراء اسرائيل .

وقال الرئيس في تصريحه للصحفيين عقب اجتماعه أمس بمستشار رئيساراد نكسون الرئيس الأمريكي الاسبق أن الاجراءات الاسرائيلية بخصوص مشكلة القدس تتعارض مع روح ونص اتفاقية كامب ديفيد .

وأجاب الرئيس ، ردًا على سؤال لاحق المراسلين ، بما إذا كان يعتبر ان الاجراءات الاسرائيلية بشأن القدس تمثل خطورة ، قالا : لقد سبق أن أعلنت أن هذه الاجراءات ضد روح ونص كامب ديفيد ، ومعنى هذا بالضرورة انها تمثل مشكلة خطيرة .

وأضاف الرئيس ان بيجين صرّح بأنه سينقل مكتبه الى القدس الشرقية خلال أيام ، وأكد الرئيس ان هذا الاجراء يتنافى أيضًا مع روح ونص كامب ديفيد .

وسوف يجتمع الرئيس السيد صباح بعد غد « السبت » بمجموعة العمل التي ستبحث في اجتماع تعتده اليوم برئاسة السيد حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية الرد النهائي على قرار الكنيست الاسرائيلي بضم القدس وحضر الاجتماع الدكتور فؤاد محيى الدين نائب رئيس الوزراء والسيد كمال حسن على نواب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .

وكان إسرائيل ، وبعد ساعات من القرار الذي اتخذه الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة والذى يدعو إلى انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس ، قد بدأت عملية تهدى واصحة لراداة المجتمع الدولى بان أعلنت اعتبار القدس عاصمة موحدة لها بعد موافقة الكنيست أمس على مشروع القانون الخاص بالقدس بأغلبية ٦٩ صوتاً ضد ١٥ وامتناع ٢ أعضاء عن التصويت .

وتعقباً على قرار الكنيست : أعلن السيد كمال حسن على بيان موقف مصر ثابت و معروف بالنسبة للقدس العربية ، فقد طرحته مصر في الأمم المتحدة ، واعربت عنه في جميع بيانات مجلس الوزراء المصري في الجزء الخاص بالسياسة الخارجية .

وأضاف السيد كمال حسن على : أنه في جميع الأحوال فإن مصر لا تعرف باى تعديلات او اي تغيرات في القدس العربية او تغير ديمغرافي او سياسي تقوم به إسرائيل في القدس العربية ، فهذه الإجراءات مخالفة لروح ونص كامب ديفيد .

وأكمل في ختام تصريحه أن مصر لا تعرف بسياسة الامر الواقع ، وإن رأى مصر الواضح هو أن القدس الشرقية جزء من القدس الغربية ، وأن الفلسطينيين في القدس لهم حق التصويت وحق الانتخاب وجميع الحقوق ، مثلهم مثل جميع الفلسطينيين في القدس الغربية وقطاع غزة .

وقد نص مشروع القوانين الذي أصدره الكنيست على ما يلى :

أولاً : ان القدس الموددة تعتبر عاصمة لإسرائيل .

ثانياً : تعتبر القدس مقر أقسام رئيس الدولة ومقر الكنيسة والمكتومة والمحكمة العليا .

ثالثاً : سوف تتم حماسة الأماكن المقدسة بالمدينة من أيام انتهائات وآية أضرار قد تؤثر على حرية المؤمنين بالأديان الثلاثة في الوصول إلى الأماكن المقدسة ، أو تؤثر على مشاعرهم تجاه هذه الأماكن .

رابعاً : [ا] سوف تتم شئوم الحكومة بالاتساق على تنمية ونمو الندى ورخاء سكانها ، وذلك بخصوص اعتمادات خاصة تتضمن منحة سنوية للمجلس البلدي بالمدينة بعد موافقة اللجنة المالية التابعة للكنيست .

[ب] سوف يكون للقدس الأولوية الخاصة فيما يتعلق بنشاطات الوزارات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للقدس وتنميتها في المجالات الأخرى .

[ج] سوف تنشئ الحكومة جهازاً خاصاً أو هيئة أجهزة ، تكون مهمتها تنفيذ البند [ب] .

وقد وصف اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق توقيت صدور هذا القانون بأنه غير حكيم من الناحية التكتيكية ولكنه أعلن أنه سيوافق عليه .

وقد صوت الكنيست على القانون بعد مناشطات واسعة استغرقت ساعتين اثنين خلالها معتنماً اعضاء حزب العمل المعارض إلى الاشتلاف الحكومي في تأييد القانون بينما ذكرت وكالة «اليونانيدبرس» أن حزب العملعارض صراحة القرار الخامس بتنقل مكتب مناصم بيجين رئيس

غير شرعى ومن ثم لا يلزم اسرائيل .
وشن شامير هجوماً حاداً ضد
مجموعة الدول الاوروبية لامتناعها عن
التصويت على ترار الجمعية العامة ،
والمع الى ان موقف هذه المجموعة يشكك
في محاولة الرامية لاقرار السلام .
كما هاجم الوزير الاسرائيلي كورت
فالدهايم سكرتير عام الامم المتحدة ،
وقال ان فالدهايم لا يرى الحقيقة
الثالثة بأن اقامة دولة فلسطينية هي
بداية تدمير اسرائيل .
وكان المجلس القانونية التابعة
للكنيست قد اختتم امس مناقشاتها
مشروع قانون القدس .
وكان مشروع القانون قد أحيل الى
المجلس القانونية بعد أن وافق عليه
الكنيست في القراءة الاولى بأغلبية
٦٥ ضد ١٢ صوتاً .
وتالت جنولاً كوهين النائب الاسرائيلية
البيئية المنظرنة ان مشروع قانون
القدس يعد الرد المناسب على ترار
الجمعية العامة .

الوزراء للقدس الشرقية .
وعند طرح مشروع قانون القدس
للتصويت اعترض دينيد جلاس رئيس
اللجنة القانونية التابعة للكنيست بان
هذا القانون قد اثار «مشاعر متضاربة»
فيما يتعلق بضرورةه وتوقيته ، وأضاف
ان «التاريخ سوف يسمى هذا
الجدل » !!

وذكرت وكالة الانباء الفرنسية ان
عدداً من الاعضاء خرجوا من القاعة
حتى لا يشتراكوا في الادلاء بأصواتهم .
وكان الكنيست قد أصدر قراراً بادانة
كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم
المتحدة لتصريحاته الخاصة بحقوق
الفلسطينيين ، كما ادان الكنيست قرار
الجمعية العامة .

وقد ألقى اسحق شامير وزير خارجية
اسرائيل كلمة أمام الكنيست قبل بدء
المناقشات والتصويت حول قانون
القدس هاجم فيها بعنف قرار الجمعية
العامة أمس الاول .
وادعى شامير أن قرار الامم المتحدة